دخان نور الدين ؛ حفيظي نور الدين

السلم التنموي ودوره في التنمية واستقرار المجتمعات: تأملات في تجربة جنوب أفريقيا

جاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على دراسة محددات العلاقة بين السلم والتنمية وانعكاساتها على بناء المجتمعات واستقرارها من خلال عرض تجربة جنوب أفريقيا، حيث حاولت الدراسة البحثية الإجابة عن التساؤل المركزي حول تأثير العلاقة الموجودة بين الأمن والسلم على بناء وتنمية المجتمعات الإنسانية، وذلك انطلاقا من تحليل ورصد لطبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية في النقاشات النظرية مع التطرق إلى دور الأمن والسلم في تعزيز التنمية بجميع أبعادها لتصل الدراسة في الختام إلى التعرض إلى تجربة جنوب أفريقيا، ودور الحوار والتفاهم في تجسيد السلم التنموي الذي انعكس على تقدم ورقي المجتمع الجنوب إفريقي.

الكلمات المفتاحية: جنوب إفريقيا، التنمية، الأمن، السلم، السلم التنموي، الاستقرار.

Dekhane Nouredine ; Hafidhi Nouredine

Developmental peace and its role in stability building : South Africa experience

This paper sheds light on studying the determinants of the relationship between peace and development and their implications for building societies and stability through the experience of South Africa, The study tries to answer the central research question about the influence of the relationship between peace and security in building and developing human societies, On the basis of the analysis and monitoring of the nature of the relationship between security and development in the theoretical debates with addressing the role of security and peace in promoting development in all its dimensions, the paper Finally arrives at studying exposing the experience of South Africa, as well as the role of dialogue and mutual understanding in the emboliment of development peace, which reflects the progress of the South African society.

Keywords: *South Africa, Develempment, Security, Peace, Development Peace, Stability.*

السلم التنموي ودوره في التنمية واستقرار المجتمعات: تأملات في تجربة جنوب أفريقيا

Developmental Peace and its Role in Stability Building : South Africa Experience

دخــان نور الدين (*)

أستـاذ تعليم عال ، جامعة المسيلة – الجزائـر

حـفيظي نور الدين (**)

طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جــامعة باتنة 1 – الجزائر

◇◇

مـقـدمـة:

يلعب الحوار والتفاهم بين الشعوب دورًا هاما في استقرار المجتمعات وتقدم الدول ورقيها، ومن ثم تحقيق التنمية المرجوة بجميع أبعادها. لهذا نجد أن العديد من الدول لا سيما تلك التي تتميز بتعدد الهويات والثقافات والديانات، قد تبنّت إستراتيجية الحوار والتفاهم، عن طريق إطلاق برامج وسياسات تهدف لنبذ الكراهية والتمييز العنصري، من أجل تحقيق الأمن والسلم، الذي يُشجع بدوره على إيجاد أرضية مشتركة بين جميع الأطراف والفواعل للمساهمة في بناء المجتمع وتنميته.

وفي هذا السياق، تبرز تجربة جنوب إفريقيا كأحد النماذج المثالية الناجحة، في اعتماد استراتيجية الحوار والتعايش كأحد المنطلقات الرئيسية في مواجهة الصراع الدموي، والعنف المسلح الذي شهده المجتمع الجنوب الإفريقي أواخر القرن العشرين. فقد لعبت الإستراتيجية التي تبنتها

(*) البريد الإلكتروني: « Dakhane.noureddine@gmail.com »

(**) البريد الإلكتروني: «Noureddine.hafdi@yahoo.com»

الحكومة الجنوب إفريقية دورًا فعالًا في تحقيق السلم والأمن الذي كان له الأثر البالغ في تكريس التنمية وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

وتأسيسًا على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

هل توجد علاقة ارتباطية بين السلم بالتنمية؟ وكيف يمكن أن تؤثر هذه العلاقة في بناء واستقرار المجتمعات الإنسانية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

أولًا: العلاقة بين الأمن والتنمية في أدبيات العلوم السياسية.

ثانيـًا: دور السلم والأمن في تعزيز التنمية.

ثالثـًا: السلم التنموي ودوره في استقرار جنوب أفريقيا.

أولاً: العلاقة بين الأمـن والتنمية في أدبيات العلوم السيـاسية.

يشكل السلم والأمن والتنمية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، وأسس الأمن الجماعي ورفاه الشعوب وترتبط هذه المفاهيم ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض لتشكل علاقة تكاملية، إذ من الصعوبة بمكان الحديث عن وجود تنمية في ظل غياب الأمن، أو الحديث عن الأمن في ظل غياب التنمية، كما يعتمد كلاهما على مبدأ سيادة القانون.(1)

وفي هذا السياق، تضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية للعام 1994، الربط بين مفهوم الأمن ومتغيرات التنمية، حيث اعتبر أن الأمن الإنساني هو السلامة أولا من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وثانياً الحماية من تهديدات المفاجئة في أنماط الحياة اليومية. كما حدد التقرير سبعة عناصر تشمل الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن

(1) Stephan Klingebiel, New interfaces between security and development (Germany: Development Institute, 2006), p.41.

الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي.[1] وهي بدورها العناصر التي تعبر على أبعاد التنمية بأشكالها االمختلفة: التنمية الاقتصادية، التنمية السياسية، التنمية المستدامة، التنمية الاجتماعية، التنمية البيئية.

وقد استأثر موضوع العلاقة بين الأمن والتنمية باهتمام الباحثين والمفكرين، وظهرت عديد النقاشات والأبحاث، التي توجت بعقد ندوات إقليمية ودولية حاول من خلالها واضعوها الإجابة عن التساؤلات التالية: ما طبيعة العلاقة بين التنمية والأمن؟ وهل الأمن ضروري لكل تنمية؟ وعندما نتكلم عن الأمن هل هو أمن النظام الحاكم؟ أم أمن المواطنين؟ وسنجوز أهم النقاط التي تم التطرق إليها في هذه المسألة:

يؤكد "روبرت ماكنمارا" (Robert Mcnamara) وهو أحد رواد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، أن الأمن هو تحقيق التنمية التي تضمن الاستقرار داخل الدولة. ويفترض بأن الأزمات الداخلية تؤثر في الاستقرار والأمن الوطني، لذا يسود الاعتقاد في أوساط الباحثين والخبراء أن السواد الاعظم من سكان الارض يرون أن عدم تلبية حاجياتهم من الأسباب الرئيسية للأمن[2]، وبالتالي فالافتراض الأساسي الذي تقوم عليه نظرة "ماكنمارا" هو أنه كلما تدهورت الأوضاع الأمنية في الدول كلما زاد اهتمامها بخطط وبرامج التنمية.

في حين ناقش المفكر برهان غليون علاقة الأمن بالتنمية في الدول النامية عامة والدول العربية تحديدًا، انطلاقا من أسبقية الإنفاق في الأمن والتنمية، حيث يقول في هذا السياق إن: «معدّل بناء السجون والمعتقلات والمعسكرات وأبراج المراقبة ونقاط التفتيش وأجهزة المخابرات أكبر من مُعدّل بناء المستشفيات والمدارس والخدمات الاجتماعية»[3]. ووفقاً لهذا المعنى فإن العلاقة بين الأمن والتنمية في الدول النامية تقوم على بدرجة أولى على فكرة تحقيق الأمن للنظام السياسي القائم

---

(1) Ibid., p.45.

(2) جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية (الجزائر: ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011)، ص51.

(3) حمدان الشمراني، "الدور التنموي للمؤسسات الأمنية في المجتمع"، «http://www.minshawi.com/other/shumrani.htm».،2016/10/8

قصد ضمان للاستمرار في الحكم من خلال الإنفاق على الأجهزة الأمنية وتطويرها على حساب البرامج التنموية.

أما بالنسبة للمفكرين "روبرت كيوهان" (Robert Keohane) وجوزيف ناي(Joseph Nye)" اللذين طورا نظرية الاعتماد المتبادل بين الدول باستحداث مصطلح "الاعتماد المتبادل المركب"، فيفترضان أن تحقيق الأمن راجع بالأساس إلى حالة التعقيد والترابط التي تميز العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول.[1] وهي الفكرة ذاتها التي انطلق منها الفيلسوف إيمانويل كانط (Immanuel Kant) في بناء تصوره حول مفهوم الأمن. فقد اقترح إنشاء فيدرالية تتكّل فيه غالبية الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها البعض، لتحقيق التنمية في الدول الأعضاء[2]. وتأسيسًا على ذلك فإن تحقيق التنمية والأمن وفق هذا الاتجاه مرهون بالاتحاد والتعاون بين الدول، مثلما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، ، الاتحاد الافريقي.. ، وأن التهديدات الأمنية التي قد تمس الدول يكون مصدرها خارجي.

في المقابل يذهب إدوارد عازار (Azar) وبيرتون (Burton) وآخرون إلى الربط بين درجة نجاح الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين (من طعام ورعاية واستقرار ومشاركة سياسية ... الخ) وبين انخفاض / ارتفاع وتيرة انفجار الصراعات الاجتماعية الممتدة في العالم النامي. أخيرًا، ربط عالم الاقتصاد الهندي آمارتيا سين (Sen) بنيوياً بين التنمية والحرية الإنسان وأمنه عندما أعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة)".[3]

---

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص. 25.

[2] المرجع نفسه، ص. 24.

[3] أحمد محمد أبو زيد، "التنمية والأمن: ارتباطات نظرية"، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الأول للعلوم الاجتماعية والإنسانية" من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة، المركز العربي للأبحاث دراسات سياسية، 24-26 مارس 2012، ص. 23 .

ثـــانيــاً: دور السلم والأمن في تعزيز التنمية.

ساهمت نهاية الحرب الباردة في تأكيد العلاقة الارتباطية بين السلم والتنمية، وهو ما دفع بالمجتمع الدولي إلى ضرورة البحث عن تسوية للملفات والقضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد توجت الجهود الأممية بتقديم جملة من السياسات والبرامج المنسقة والمتكاملة لمنع قيام الصراعات، ودعم بناء السلم في الدول والمجتمعات التي تعيش تحت وطأة الحروب الاهلية.(1)

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق السلم والأمن وفقاً لهذا التصور يمكن أن يؤدي دورًا إيجابياً في عمليات نزع السلاح، وتقليل الإنفاق العسكري ومن ثم تفعيل التنمية. لهذا أخذ الفكر الإنساني يتوجه نحو تعزيز الأمن من خلال التنمية، والمحافظة على الحد المناسب من القدرات العسكرية التي من المفترض أن تكون بحجم التهديدات المتوقعة، والمُوجهة ضد عملية تحقيق الأمن والاستقرار.(2)

وفي هذا السياق، تشير الدراسات والأدبيات المتوفرة حول التنمية إلى أهمية الدور الذي يلعبه السلم والأمن في تحقيق التنمية، إذ يؤكد غالبية الباحثين المتخصصين على استحالة الحديث عن التنمية في ظل غياب الأمن والاستقرار؛ فالمناخ الأمني هو الذي يحفز التنمية لتقوم بدورها على أكمل وجه. وتؤثر بذلك إيجابيا على الوضع الأمني من حيث:(3)

- توفير فرص العمل المناسبة للراغبين في العمل، والوافدين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.
- تحقيق مستويات عالية من الدخل، وتمكين الأفراد من سد الاحتياجات الأساسية للعيش الكريم.

---

(1) Necla Tschirgi, Peacebuilding as the link between Security and Development: Is the window of opportunity closing?, International Peace Academy Studies in Security and Development, (2003): 01

(2) عباس علي محمد، الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق 1970-2007 (العراق: مركز العراق للدراسات، 2013)، ص. 19.

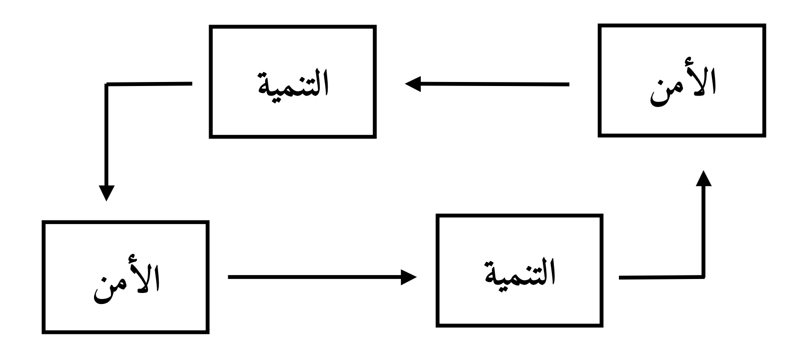
(3) فيصل بن معيض آل سمير، إستراتيجيات الإصلاح والتطوير الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر،2007)، ص. 20،21.

- توفير التمويل اللازم للإنفاق على كافة الخدمات ومنها خدمات الأمن الأساسية.

من هذا المنطلق، فإن الأمن يعد شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية. (أنظر الشكل رقم 01)

الشكل رقم **(01):**

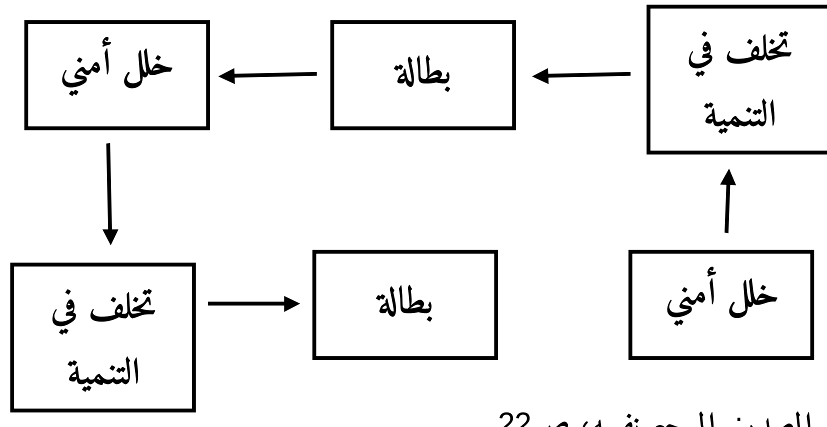
يوضح علاقة التكامل والاتصال والتأثير المتبادل بين الأمن والتنمية.



المصدر: فيصل بن معيض آل سمير، مرجع سابق، ص 21.

ولهذا فإن أي اختلال في الأمن بمفهومه الشامل، أو عدم كفايته لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي يؤثر سلبا في التنمية ويزيد من نسب الجرائم والانحرافات، ويظهر ما يسمى بالحلقة المفرغة للخلل الأمني والتخلف في التنمية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (2).

الشكل رقم **(02):** يوضح الحلقة المفرغة للخلل الأمني وتخلف التنمية.

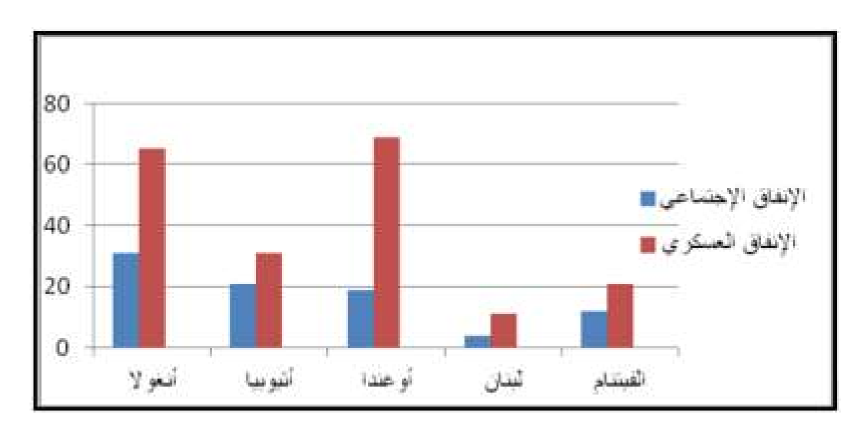


المصدر: المرجع نفسه، ص22.

وهو ما أكده الباحث (Frances Stewart) في دراسته للوضع التنموي ل 25 دولة تعاني من وطأة الصراعات والحروب، وانعدام الأمن، في الفترة الممتدة ما بين 1960-1995، حيث توصل إلى أن حالة الانفلات الأمني، وغياب الاستقرار قد انعكست سلباً على البرامج التنموية من خلال[1]

1. تتأثر الحالة الاقتصادية للدول بشكل سلبي من غياب الأمن والاستقرار وانتشار الحروب، كما هو الحال في الموزمبيق ونيكاراغوا، كما يشير الباحث في دراسته إلى أن الإنتاج الكلي للمناطق البعيدة عن النزاعات كما هو الحال في عديد المناطق من سيريلانكا كان أقل تأثرًا مقارنة بالمناطق القريبة من بؤر التوتر.
2. أثر غياب الأمن والاستقرار بشكل سلبي في حجم صادرات هذه الدول، كما لجأت إلى المساعدات والقروض الخارجية ما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية.
3. تنامي الآفات الاجتماعية في صورة المخدرات والتهريب.
4. ارتفاع الإنفاق العسكري على حساب البرامج التنموية والخدمات الاجتماعية.
5. تراجع الاستثمار الحكومي والأجنبي.

الشكل رقم (03): نسبة الانفاق العسكري في بعض الدول الإفريقية.



المصدر: Ibid., p 6.

[1] Frances Stewart, Development and Security, Queen Elizabeth House, University of Oxford, UK, p5 .

بناءً على ما تقدم، تبرز لنا الأهمية الكبيرة التي تأخذها الخطط والاستراتيجيات التنموية في توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك نظراً للدور الكبير الذي يلعبه العامل الأمني في توفير الأجواء الملائمة لبلوغ الأهداف التنموية من خلال مواجهة مختلف التهديدات. تأكيدًا على ذلك عملت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي للألفية الثانية على الربط بين الأمن والتنمية، وذلك عبر تأمين المجتمعات البشرية لا سيما النامية ضد المخاطر والتهديدات التي تواجهها.(1)

وفي إطار السياسات ذاتها، قامت عديد الحكومات في مختلف الأقطار الجغرافية بمراجعة سياساتها الأمنية والتنموية، وذلك بهدف دمج أهداف التنمية والأمن معاً، عن طريق الجمع بين الإدارات والوزارات المسؤولية عن الدفاع والتجارة والتنمية. وتعد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تبنتها إدارة الرئيس بوش الابن في أيلول عام 2002 أحد الأمثلة البارزة عن هذا التوجه، والتي عملت من خلاله الحكومة الامريكية على الربط بين وظائف الجيش والأهداف التنموية.(2)

من هذا المنطلق، يمكن التأكيد على وجود ارتباط وثيق بين الأمن والتنمية، ذلك أن تحقيق الأمن بجميع فروعه من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الأبعاد التنموية في المجتمع، على سبيل المثال لا الحصر يؤدي تحقيق الأمن الاقتصادي؛ الذي يتجلى في ضمان وتوفير فرص العمل للأفراد وزيادة معدلات دخلهم، إلى تكريس التنمية الاقتصادية. كما أن هناك علاقة طردية بين الأمن والتنمية، حيث كلما استقرت الأوضاع الأمنية للدول، كلما زادت فرص التغيير التنموي والعكس صحيح.

ثالثاً: السّلم التنموي ودوره في بناء واستقرار جنوب أفريقيا.

عاشت جنوب إفريقيا منذ النصف الثاني من القرن الماضي على وقع نظام فصل عنصري، قامت على إثره الأقلية البيضاء بحكم الأغلبية السوداء على أسس عنصرية، وهو ما أدخل البلد في دوامة من الصراعات، والحروب الأهلية التي دامت لقرابة ثلاث عقود من الزمن، ليعاني عشرات

(1) عباس علي محمد ، مرجع سابق، ص 31

(2) Necla Tshirgi, op.cit, p. 4.

الآلاف من سكان جنوب أفريقيا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب وسقوط آلاف القتلى والجرحى نتيجة هذه العنصرية والصراع.[1]

وقد قرّر أطراف النزاع في جنوب إفريقيا، مطلع التسعينيات من القرن المنقضي، الجلوس إلى طاولة المفاوضات، والعمل سوية على إيجاد تسوية سياسية للأزمة. وقد توجت هذه المفاوضات بالتوقيع على اتفاقية السلام الوطني بين النظام العنصري والمؤتمر الوطني الإفريقي؛ والتي تم الاتفاق فيها على تنسيق الجهود والتعاون بين جميع الاطراف من أجل إيقاف العنف ووضع حد لحالة اللاآمن التي هددت فرص المواطنين في بناء وتنمية مجتمعهم.[2]

وقد تركزت استراتيجية الحوار والتعاون التي اعتمدتها جنوب إفريقيا في تحقيق السلام والتفاهم على أربع استراتيجيات أساسية هي:[3]

- المصالحة بين الأعراق (رفض أي شكل من أشكال التعصب والتمييز).
- التسامح السياسي (منح الحقوق الكاملة للمعارضة المنافسة السياسية).
- دعم مبادئ حقوق الإنسان (من خلال سيادة القانون).
- منح صلاحيات أكبر للبرلمان والمحكمة الدستورية في الدولة.

وقد حققت هذه الاستراتيجية نتائج جد إيجابية، حيث تم عقد عدة اجتماعات ميّزها الاحترام بين الأعداء، وبين البيض والسود، والمؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة، والمجتمع والشرطة. وتم الاتفاق على ضرورة التوصل إلى حل مشترك للمعضلات العامة التي يواجهها المجتمع الجنوب الأفريقي، كما تم إجراء مشاورات واسعة وغير مسبوقة من قبل السلطات المحلية والإقليمية والوطنية

---

(1) Mark Freeman and Priscilia B. Hayner, “The Truth Commissions of South Africa and Guatemala”, International Center For Transitional Justice, (2003): 140

(2) سوزان كولن ماركس، **مراقبة الريح: حل النزاعات خلال انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية**، تر: فؤاد سروجي (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، 2008)، ص37.

(3) James L. Gibson, "The Contributions of Truth to Reconcilitiation: lessons from south Africa", Journal of Conflict Resolution, Vo. 50, (3 June 2006): 413.

حول صنع القرارات، إلى جانب تبني الحوار والتفاهم لوضع حد للأزمة الوطنية كبديل من القوة والعنف.[1]

وقد عبرت سوزان كولن عن هذا الوضع في كتابها بعنوان " مراقبة الريح: حل النزاعات خلال انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية" بالقول:

«لم يلتق الأفارقة الجنوبيون ببعضهم البعض وجها لوجه مثلما التقوا اليوم، ومع مرور الزمن تعلمنا الابتعاد عن عادة الخوف من بعضنا البعض، وبدلا من ذلك بدأنا بمواجهة مشاكلنا المشتركة والتعاون معا لإيجاد الحلول لها، وبدلا من رؤية أنفسنا أسرى لنظرية الريح القاتل وسط مواجهة تقوم على معادلة الرابح والخاسر حيث لا يمكن إلا لطرف واحد أن ينتصر، بدأنا نرى أنفسنا شركاء في علاقة تقوم على المشاكل».

انظر الشكل رقم (04)، وتضيف كأعداء سابقين اكتشفنا إنسانية بعضنا البعض وعبر كامل البلاد، وتم وضع أسس بناء مكان يعيش فيه الناس جميعا معاً.[2]

علاقة عدائية

رابح - خاسر

(أحد الأطراف يكسب والآخر يخسر)

أ ⇄ ب

صراع

يتوجب على أن أقهر خصمي بأي ثمن إن لم انتصر عليه فسوف أُهزم

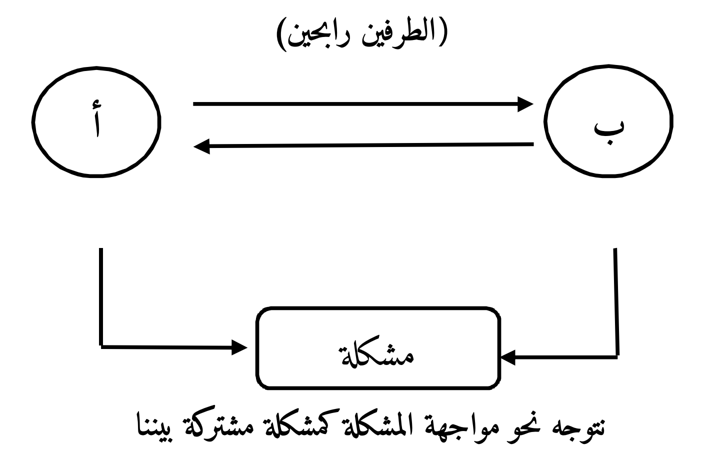
حل المشاكل

رابح - رابح

---

[1] سوزان كولن ماركس، مرجع سابق، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 39، 40.



نتوجه نحو مواجهة المشكلة كمشكلة مشتركة بيننا

المصدر: سوزان كولن ماركس، مرجع سابق، ص 40،39.

لقد انعكست سياسة الحوار والتفاهم التي تبناها الفرقاء في جنوب إفريقيا بشكل إيجابي على المجتمع، حيث ساهم التوقيع على اتفاقية السلام الوطني في تحقيق السلم والأمن في المجتمع، وهو ما شكل أرضية نحو العمل على تكريس التنمية، وتحقيق الرقي والتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، والذي تجلى من خلال المؤشرات التالية:

- **مُعدل التنمية الداخلي في البلاد مرتفع بما يجعلها الدولة الأولى في أفريقيا من حيث الاقتصاد والتصنيع في زمن قياسي.**
- **تُعد جنوب أفريقيا في مصاف الدول المتقدمة من حيث قوة الاقتصاد حتى صارت إسهامات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الناتج الوطني الإجمالي كما يلي: الصناعة 31%، الزراعة 3%، الخدمات 66%.[1]**
- **تشهد جنوب إفريقيا تقدم تكنولوجي ملحوظ في عدد من القطاعات الصناعية والخدمية التي من أهمها الطاقة، الوقود، التعدين، الحديد والصلب، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،**

---

[1] لمعتصم ياسين، صادرات متنوعة تدعم الاقتصاد الجنوب إفريقي، 2016/11/23،
«http://almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=370&Model=M&SubModel=138&ID=642&ShowAll=On»

بالإضافة إلى بنية أساسية متطورة، وشبكة طرق واتصالات تعتبر الأكبر والأكثر تقدما في القارة الإفريقية.

- تعتبر جنوب أفريقيا ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين.
- قدرت صادرات جنوب أفريقيا بحوالي 79.777 مليار دولار أمريكي (إحصاءات عام 2010).
- استضافت جنوب أفريقيا مباريات كأس العالم خلال الفترة من 6/11-2010/7/11 وذلك للمرة الأولى على مستوى القارة الأفريقية، حيث حضرها أكثر من 3 مليون مشاهد. وقد استفادت من استضافتها لهذه المباريات على المستوى الاقتصادي، كما وسعت من بنيتها التحتية وطورت مهارات العاملين وخلقت آلاف الوظائف لبناء 6 ملاعب جديدة لكأس العالم، كما ساعدت على النمو الاقتصادي بها.[1]

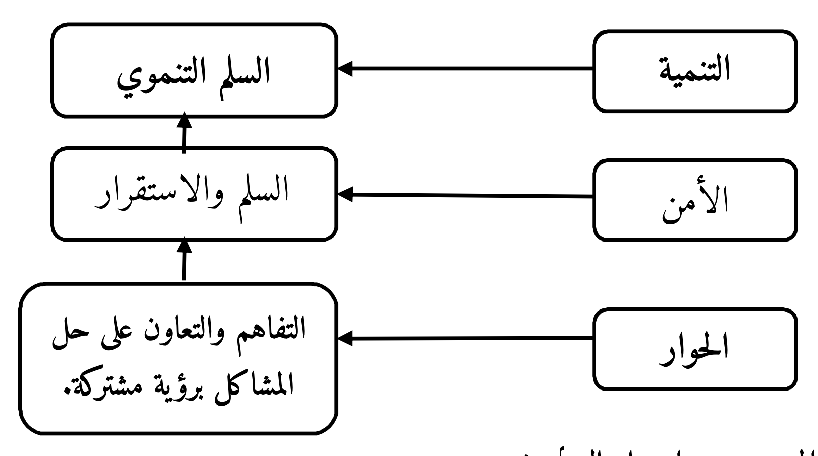
يمكن القول إن تجربة جنوب أفريقيا في الحوار، كانت لها أهداف وغايات إستراتيجية وهو تحقيق انسجام المجتمع ووضع حد للعنف، لتنمية واستقرار البلاد. هذه الإستراتيجية كانت لها نتائج إيجابية إذ ساهمت في تغيير الأوضاع نحو الأحسن، ورفعت سقف طموحات المجتمع الجنوب إفريقي نحو التطلع لبناء دولة العيش المشترك.

لقد انطلقت جنوب إفريقيا في تحقيق العيش المشترك من معادلة بسيطة تمثل في وجود إرادة حقيقية بين جميع الأطراف المتنازعة على إقامة هذا الحوار، الذي ساهم في تحقيق السلم، الذي بدوره شجع على تعزيز السلم التنموي في الدولة. أنظر الشكل رقم (5).

---

[1] مجلة إفريقيا قارتنا ، "ملف معلومات عن جمهورية جنوب أفريقيا"، **مجلة إفريقيا قارتنا**، ع5، (مايو 2013): 1-3.

الشكل رقم **(05):** دور الحوار في تعزيز السلم التنموي.



المصدر: من إعداد الباحثين.

الخـاتمة:

نستنتج مما سبق أن الأمن يعزز التنمية ويُكملها، كما يعتبر الركيزة الأساسية في بناء واستقرار المجتمعات الإنسانية. فتردي الأوضاع الأمنية يُؤثر سلباً في السياسات التنموية التي تعتمدها الحكومة. وعليه من المهم الجمع بين برامج والخطط التنموية الشاملة وسياسات الأمنية لبلوغ الأهداف المرجوة. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن تجسيد السلم والأمن على أرض الواقع، يتحقق في الكثير من الأحيان عن طريق التفاهم والحوار بين مختلف فئات المجتمع، وهو ما أكدته تجربة جنوب أفريقيا في هذا الشأن، من خلال الاعتماد على إستراتيجية الحوار الذي أسهمت في مساعدة هذه الدولة على سلوك الطريق المحفوف بالمخاطر عبر النزاع والعنف، نحو عملية التسامح والمصالحة وبناء جنوب أفريقيا، ومن هذا المنطلق توصي الدراسة:

- ضرورة الجمع بين السياسات التنموية والأمنية.
- من المهم الإنفاق على الأجهزة الأمنية وتطويرها على أن يتوافق هذا الجهد مع التهديدات الأمنية حتى لا يكون على حساب البرامج التنموية.

- ضرورة توفّر إرادة حقيقة بين مختلف الأطراف لتفعيل الحوار.
- منهجية الحوار التي اعتمدتها جنوب أفريقيا قامت على مجموعة من الأسس أهمها: التسامح السياسي، المصالحة الوطنية، منح صلاحيات أكبر للقضاء والبرلمـان.
- التأكيد على أهمية السلم التنموي ودوره في بناء الوطن والمواطن في المناهج الدراسية.

